A

CFS
لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والخمسون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 23–27 أكتوبر/تشرين الأول 2023

رصد توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: تحليل الأمانة للمساهمات الواردة

أوّلًا– الموجز

1- أقرّت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، في دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت عام 2011 ودورتها التاسعة والثلاثين التي عقدت عام 2012، على التوالي، التوصيات في مجال السياسات بشأن "*تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي*" وكذلك "الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية". وتوفّر هذه التوصيات مجموعة شاملة من التوصيات المترابطة والتكميلية في مجال السياسات لمعالجة تقلّبات الأسعار من خلال سياسات وإجراءات وأدوات ومؤسسات ملائمة ومتجانسة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلّبات المفرطة في الأسعار في قطاع الزراعة؛ وتحسين ظروف عيش الفئات السكانية الضعيفة وقدرتها على الصمود من خلال نظم الحماية الاجتماعية.

2- وقد أصدرت أمانة اللجنة دعوتين لأصحاب المصلحة التابعين لها لتشاطر تجاربهم "الفردية" المتعلّقة باستخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات، والتفكير في نتائج الأحداث المنظمة ذات الصلة الخاصة بأصحاب المصلحة. وسيُسترشد بالإسهامات الواردة لتنظيم حدث للرصد من المتوقع أن ينعقد خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة. وسيقيِّم هذا الحدث مدى تبني مجموعتي توصيات اللجنة في مجال السياسات.

3- وقد ورد ما مجموعه 46 مساهمة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ردًّا على الدعوة إلى تقديم إسهامات الصادرة عن اللجنة من خلال المنتدى العالمي للأمن الغذائي والتغذية. وقدّمت 29 من هذه المساهمات معلوماتٍ ذات صلة وكاملة، واستُخدمت في تجميع التحليل الوارد في هذا التقرير. ووثّقت مساهمة من المساهمات التسع والعشرين نتائج الأحداث الخاصة بأصحاب المصلحة المنظمة لمناقشة استخدام وتطبيق التوصيات في مجال السياسات الخاصة بالحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية التي يرد تلخيصها في القسم رابعًا.

4- وقُدّمت من أصل 28 من المساهمات الواردة لتوثيق "فرادى" التجارب بشأن استخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات وتطبيقهما، عشرون مساهمةً على المستوى الوطني، ومساهمتان اثنان على المستوى الإقليمي، وست مساهمات على المستوى العالمي. ووردت خمس من هذه المساهمات من منظمات الأمم المتحدة، وأربع من الحكومات، وخمس من منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، ومساهمتان اثنان من الأوساط الأكاديمية ومساهمة واحدة من القطاع الخاص. وقُدّمت عشر من أصل 28 مساهمة بشكل مشترك، فيما وردت مساهمة واحدة من هيئات "أخرى" (انظر القسم ثالثًا(أ)).

5- ووثّقت المساهمات كيف استُخدمت مجموعتا التوصيات في مجال السياسات، وكيف كانت تجاربهما ذات صلة بالتوصيات في مجموعة واسعة من الحالات التي تتميز بسياقات واحتياجات وأولويات مختلفة.

6- ووثّقت المساهمات عددًا من الممارسات الجيدة التي ساهمت في الاستخدام الناجح لمجموعتي التوصيات في مجال السياسات. وشملت الأمثلة نُهج أصحاب المصلحة بمشاركة جميع الجهات الفاعلة على المستويات كافةً، بما في ذلك الفئات السكانية المتضررة والضعيفة، في تصميم الأنشطة وتنفيذها ورصدها. ولهذه الغاية، كان من الضروري تحديد المسؤوليات والمساءلة بشكل جيد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتفق عليها، وتصميم "خارطة طريق" مشتركة لتطبيق هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات وتوفير الدعم اللازم.

7- كما أن عددًا كبيرًا من المساهمات يلقي الضوء على أهمية المشاركة والدعم القويين لمنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والوكالات الفنية الأخرى، لتمكين أصحاب المصلحة من خلال توفير دورات تدريبية لهم في مجال بناء القدرات وحلقات عمل فنية وأدوات عملية بهدف زيادة قدرتهم على تحديد أطر السياسات والبرامج وتيسير دمجها في الأطر القانونية على كلٍ من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

8- وأخيرًا، شملت توصيات أصحاب المصلحة: تعزيز النداء لبذل الجهود من أجل تعبئة الموارد المالية؛ وزيادة الدعم المقدّم لأصحاب المصلحة في تنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات؛ وضرورة التركيز على تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود وتأهبها للتصدّي للصدمات المستقبلية.

9- ويستند هذا التقرير إلى مساهمات طوعية توثّق التجارب في مجال استخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ولا يتيح خطوط أساس لعمليات الرصد في المستقبل بل يضع مرجعًا عبر توفير معلومات بشأن العمل الجاري ومجاله ومن يقوم به. وهذا جزء من الدور الذي تؤديه اللجنة لتعزيز المساءلة والممارسات الجيدة.[1]

[1] الفقرة 6 (2) من إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2.

ثانيًا– معلومات أساسية

السياق والأساس المنطقي

10- في وقت يشهد تهديدات غير مسبوقة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، في بيئة عالمية متغيّرة بشكل ديناميكي، تؤثر الأزمة الغذائية العالمية الحالية على الأمن الغذائي على المستويات كافةً وعلى الفئات السكانية الأشد ضعفًا. وبالتالي، تبرز تقلّبات الأسعار كتحدٍّ. كما أن الآثار السلبية على مداخيل الأسر وقوتها الشرائية تدفع الفئات الأشد ضعفًا إلى براثن الجوع والفقر. وفي هذا السياق، تكتسب آليات وبرامج الحماية الاجتماعية أهمية خاصة كوسيلة للتخفيف من قابلية التأثر، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع بالنسبة إلى الأسر والأفراد.

11- وفي عام 2010 وردًّا على الأزمة الغذائية لعام 2008، طلبت اللجنة من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي (فريق الخبراء الرفيع المستوى) والتغذية إعداد تقرير عن تقلّبات الأسعار يتناول "*جميع أسبابها وعواقبها، بما في ذلك الممارسات المشوهة للأسواق والصلات بالأسواق المالية والسياسات والإجراءات والوسائل والمؤسسات الملائمة والمتجانسة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلّبات السعرية المفرطة في الزراعة*".[2]

12- وفي العام نفسه، طلبت اللجنة من فريق الخبراء الرفيع المستوى العمل بشأن الحماية الاجتماعية بخصوص "*سبل تقليل التعرض للخطر وذلك من خلال برامج وسياسات أمان إنتاجية واجتماعية صافية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة الظروف المتباينة عبر البلدان والأقاليم*".[3]

13- وطُلب من فريق الخبراء الرفيع المستوى إعداد هذين التقريرين للتفكير، من جهة، في الطرق التي يمكن بها للبلدان الضعيفة والفئات السكانية الضعيفة ضمان الحصول على الأغذية عندما تتسبّب تقلّبات الأسعار في اضطراب الأسواق، ومن جهة أخرى، الإبلاغ عن آثار ومنافع آليات الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى تحسين ظروف عيش الفئات السكانية الضعيفة وقدرتها على الصمود، بما في ذلك من أجل تحسين الإنتاج المحلي وسبل العيش. ومن المسلّم به أن تقلّبات الأسعار تطرح تهديدًا للأمن الغذائي. وبهدف التخفيف من آثار هذه المسألة، يمكن النظر في اللجوء إلى مزيج من الوسائل المختلفة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

الحدث التقييمي للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية

14- بناءً على طلب اللجنة في دورتها العامة الخمسين المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وعلى ما اتفق عليه المكتب في 26 يناير/كانون الثاني 2023، ستنظّم اللجنة حدثًا تقييميًا خلال دورتها الحادية والخمسين، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، وذلك لرصد استخدام وتطبيق مجموعتي التوصيات في مجال السياسات الصادرتين عنها:

[2] الوثيقة CFS HLPE-FSN #1. 2011. تقلبات الأسعار والأمن الغذائي.

[3] الوثيقة CFS HLPE-FSN #4. 2011. الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي.

المجموعة 1: *تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي* (تمّ إقرارها عام 2011، الدورة السابعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي)

المجموعة 2: *الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية* (تمّ إقرارها عام 2012، الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي)

15- تستهدف المجموعتان المختارتان من التوصيات في مجال السياسات الحكومات بشكل أساسي لدعم الجهود التي تبذلها في تصميم سياسات عامة ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز بصورة خاصة على الفئات السكانية الأشد ضعفًا، ولتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع، والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما يمكن استخدامها من قبل أصحاب مصلحة آخرين، مثل المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية.

16- وتنبثق **المجموعة 1** من توصيات لجنة الأمن الغذائي في مجال السياسات بشأن *تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي* من التقرير الأول الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى. والتوصيات في مجال السياسات الواردة فيه، التي تمّ التفاوض بشأنها ثم اعتمدتها اللجنة في عام 2011، تلقي الضوء على مجموعة من *نقاط العمل* التي ينبغي أن ينظر فيها الأعضاء وأصحاب المصلحة المناسبين لمعالجة الأسباب البنيوية لتقلّبات أسعار الأغذية وضمان ألاّ تقوّض آثار هذه التقلّبات حق المنتجين والمستهلكين في الغذاء: الإجراءات الهادفة إلى زيادة إنتاج الأغذية وتوافرها؛ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات؛ والحدّ من التقلّبات؛ والتخفيف من الآثار السلبية لهذه التقلّبات.

17- وتنبثق **المجموعة 2** من توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن *الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية* من التقرير الرابع الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. وإن التوصيات في مجال السياسات الواردة فيه، التي تمّ التفاوض بشأنها ثم اعتمدتها اللجنة عام 2012، تسلّط الضوء على سلسلة من *نقاط العمل* الموجّهة إلى الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، يجب أن تنظر في إمكانية دعم الفئات السكانية الضعيفة، خاصة في أوقات الأزمات: إجراءات لتصميم وتنفيذ أو تعزيز نظم حماية اجتماعية شاملة ومملوكة وطنيًا ومراعية للسياق من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛ وضمان أن تعتمد نظم الحماية الاجتماعية استراتيجية تعزّز الأثر على القدرة على الصمود وعلى الأمن الغذائي والتغذية؛ وتحسين استخدام التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية للتصدي لقابلية التأثر بانعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد. كما تشدّد هذه التوصيات في مجال السياسات على أهمية أن تكون برامج الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية موجّهة بمعايير حقوق الإنسان لدعم الإعمال المطّرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

18- وفي إطار الإعداد للدورة الحادية والخمسين للجنة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدرت اللجنة *دعوة لتقديم إسهامات* (من فبراير/شباط 2023 حتى مايو/أيار 2023) لرفع التقارير بشأن اعتماد هاتين المجموعتين من توصيات اللجنة في مجال السياسات وتكييفهما. وفُتحت الدعوة لجميع أصحاب المصلحة في اللجنة بحيث تسترشد بها عملية التحضير للحدث التقييمي المقرر عقده في أكتوبر/تشرين الأول 2023، بما يضمن إجراء استعراض شامل، وكامل وشفاف لكل الإجراءات المرتبطة بتنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات.

19- وطلبت الدعوة من أصحاب المصلحة القيام بما يلي:

(أ) تولّي مجموعة من أصحاب المصلحة (أي عضو أو مجتمع مدني أو القطاع الخاص) توثيق "فرادى" التجارب بشأن تطبيق مجموعتي التوصيات في مجال السياسات؛

(ب) وتبادل نتائج الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة المنظّمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمناقشة التجارب والممارسات الجيدة في مجال تطبيق مجموعتي التوصيات في مجال السياسات.

20- ويلخّص هذا التقرير الإسهامات الواردة من أصحاب المصلحة. كما يحدّد التجارب التي تمّ تبادلها في استخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات وتكييفهما وتطبيقهما؛ والمحفّزات والقيود والتحديات الرئيسية؛ والنتائج المحقّقة؛ والممارسات الجيدة التي سيتم تشاطرها مع أصحاب المصلحة في اللجنة، والاستخدامات المرتقبة لتوصيات اللجنة في مجال السياسات في المستقبل.

ثالثًا– موجز مساهمات أصحاب المصلحة بشأن استخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات وتطبيقهما

(أ) لمحة عامة عن الإسهامات الواردة

21- ورد ما مجموعه 46 مساهمة استجابة للدعوة إلى تقديم إسهامات. وقدّمت 29 مساهمة منها معلومات ذات صلة وكاملة (تم تقديمها باستخدام النموذج المطلوب)، واستُخدمت لتجميع التحليلات المقدمة في هذا التقرير. وتوثّق مساهمة واحدة منها نتائج الأحداث المتعددة أصحاب المصلحة التي تم تنظيمها من أجل مناقشة استخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات وتطبيقهما. وترد قائمة بالمساهمات في **الملحق 1** أدناه. ويرد موجز عن الحدث المتعدد أصحاب المصلحة في القسم رابعًا أدناه.

22- ومن أصل 28 من المساهمات الواردة لتوثيق فرادى التجارب بشأن استخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات وتطبيقهما، قُدّمت 20 مساهمة على المستوى الوطني، واثنتان على المستوى الإقليمي، وست على المستوى العالمي.[4]

23- وكانت أفريقيا الإقليم الأكثر تمثيلًا من حيث التجارب الوطنية حيث قدّمت ست مساهمات، يليها إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمجموع خمس مساهمات، والشرق الأدنى بأربع مساهمات، وآسيا والمحيط الهادئ بثلاث مساهمات، وأوروبا وآسيا الوسطى بمساهمتين اثنتين.

24- ووردت خمس مساهمات من منظمات الأمم المتحدة، وأربع من الحكومات، وخمس من منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، واثنتان من الأوساط الأكاديمية، ومساهمة واحدة من القطاع الخاص. وقُدّم ما مجموعه عشر مساهمات بشكل مشترك من هيئات عدة، وعلى وجه التحديد: قُدّمت ثلاث مساهمات مشتركة بين الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة؛ ومساهمتان مشتركتان بين منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية؛ فيما قُدّمت مساهمة مشتركة واحدة بين الحكومات والأوساط الأكاديمية؛ ومساهمة

[4] يمكن الاطلاع على التجميع الكامل للمساهمات على الصفحة الرئيسية للدورة الحادية والخمسين للجنة.

مشتركة واحدة بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية؛ ومساهمة مشتركة واحدة بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة؛ ومساهمة مشتركة واحدة بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية؛ ومساهمة مشتركة واحدة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وغير ذلك (جمعية الارتقاء بالسكان الأصليين ومعارفهم الأصلية). ووردت مساهمة واحدة من فئة "جهات أخرى": من صحافي في مجال الزراعة يعمل لحسابه الخاص.

(ب) التوصيات في مجال السياسات الأكثر استخدامًا

25- تكتسي جميع التوصيات الواردة في مجموعتي توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن *تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي*، و*الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية* أهمية حاسمة لمعالجة الأسباب البنيوية لتقلّبات أسعار الأغذية وضمان ألاّ تقوّض آثار هذه التقلّبات حق المنتجين والمستهلكين في الأغذية؛ وتصميم وتنفيذ أو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، على التوالي. فالمساهمات التي جُمعت في إطار عملية الرصد هذه تشير إلى الأهمية المستمرة للتوصيات في هذين المنتجين من السياسات.

26- ومن بين المساهمات الواردة، ظهرت التوصيات في مجال السياسات بشأن *الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية* في 17 مساهمة، في حين ذُكرت التجارب بشأن استخدام التوصيات في مجال السياسات بشأن *تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي* وتطبيقها في ثلاث مساهمات. وعرضت ثماني مساهمات أمثلة عن استخدام هاتين المجموعتين من التوصيات.

27- وأشارت ست عشرة مساهمة من مجموع المساهمات المقدمة إلى توصيات محددة ذات صلة خاصة بتجارب أصحابها. ويفصّل الجدول (1) أدناه التوصيات المحددة الواردة ضمن كل مجموعة من السياسات والتي حفّزت تطبيقها واستخدامها.

الجدول 1: التوصيات في مجال السياسات الأكثر استخدامًا

مجموعتا توصيات اللجنة في مجال السياسات		التوصيات المحددة التي اعتُبرت الأكثر فائدة
المجموعة 1	تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي	أ، ج، د، هـ، ز، ط
المجموعة 2	الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية	ألف 1، ألف 3؛ باء 1، باء 2، باء 3، باء 4؛ جيم 3، جيم 5؛ دال 2، دال 3

ملاحظة: ذُكرت التوصيات ذاتها في أكثر من مساهمة.

(ج) النتائج – كيف استُخدمت هذه التوصيات في مجال السياسات

28- كانت للتجارب الموثقة في المساهمات أغراضٌ مختلفة، وأظهرت أن هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات قد تم استخدامهما بطرق مختلفة:

- **التوعية:** نُفّذت أنشطة عديدة للتوعية مسترشدةً بهذه التوصيات في مجال السياسات، بما في ذلك تنظيم أحداث صغيرة إلى كبيرة الحجم وأنشطة مثل حلقات عمل وندوات ومناقشات ومشاورات لمجموعات فنية للتأثير على عدة عمليات لصنع القرارات.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في أرمينيا، في إطار مشروع "Cash Plus"، تمّ توفير مدخلات زراعية ودورات تدريبية لما عدده 802 من الأشخاص، حضر 116 شخصًا منهم (60 في المائة منهم من النساء) دورات تدريبية حول التغذية، والنظافة، والإلمام بالأمور المالية، والأمن الغذائي وسلامة الأغذية. وأفضت هذه التدخلات إلى تحسين معرفة الأسر المعيشية بالأنماط الغذائية الصحية، والإنتاج الزراعي؛ وزيادة الثروة الحيوانية وأنشطة المبيعات الزراعية؛ والحفاظ على تنوّعها الغذائي رغم التحديات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

واسترشد عدد من أنشطة التوعية التي نظمتها منظمات المجتمع المدني بمجموعتي التوصيات في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية.

- **بناء القدرات:** تمّ توثيق سلسلة من الأنشطة والدورات التدريبية في مجال بناء القدرات بدعم من الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة – وخاصة منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، وغيرها من الوكالات المتخصصة والمعاهد الدولية. وقد شمل ذلك تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل، وتزويد المشاركين بأدوات ومواد فنية، وتبادل التجارب وأفضل الممارسات. وهدفت هذه الجهود إلى تمكين الفئات السكانية الضعيفة من اتخاذ تدابير للتأثير على السياسات الداعمة لسبل عيشها واقتصاداتها. ونُفّذت أنشطة بناء القدرات، في معظم الحالات، بالتوازي مع أنشطة التوعية.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في رواندا ونيجيريا وهندوراس، نظّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار مشروع التحوّط المناخي والسلعي لتمكين التحوّل، عدة دورات تدريبية لمنظمات صغار المنتجين: 11 منظمة لصغار المنتجين في رواندا، و4 في هندوراس ومنظمة واحدة في نيجيريا. وهدفت هذه الدورات لبناء القدرات إلى الحدّ من قابلية تأثر الدخل المتصلة بمخاطر الأسعار وتغيّر المناخ؛ وتعميم حماية الدخل من مخاطر الأسعار وتغيّر المناخ؛ وتحفيز الآليات للحدّ من تقلّبات الأسعار. وشملت هذه الدورات: توفير المعارف بشأن إدارة المخاطر؛ ولوحة التحكم الخاصة بإدارة مخاطر الأسعار؛ وكيف يمكن لمنظمات صغار المنتجين حماية ووقاية نفسها من التقلّبات المفاجئة في الأسعار؛ وكيف يمكن الحدّ من الخسائر التي تتكبدها منظمات صغار المنتجين وتوفير مداخيل أكثر استقرارًا؛ وتحسين ثقة منظمات صغار المنتجين للاستثمار في الإنتاجية؛ ورفع التقارير إلى المشترين الدوليين وتوطيد العلاقات معهم ضمن سلاسل القيمة.

وفي إثيوبيا وباكستان، قام برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، بتنظيم عدد من الدورات التدريبية في مجال بناء القدرات الموجّهة إلى السلطات الوطنية حول كلفة *سدّ الثغرة التغذوية* ومكوّن تحليل القدرة على تحمل الكلفة (إثيوبيا)؛ كما قُدّمت دورات تدريبية مرتبطة بتوفير الخدمات لأكثر من 500 1 موظف حكومي (باكستان).

- **وضع/تقييم المشاريع والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل والأطر أو المبادرات التشريعية أو السياساتية:** استرشد عددٌ من المشاريع والبرامج والاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل والأطر التشريعية والسياساتية بمجموعتي التوصيات في مجال السياسات في عملية الرصد هذه، أو كان متماشيًا معهما، بما يرمي إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لدى المجتمعات المحلية المستهدفة وتيسير الحصول على الأغذية حين تتسبّب التقلّبات في اختلالات السوق.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في الفلبين، كان استخدام هذه التوصيات في مجال السياسات ذا صلة خاصة بما تسبّبت فيه جائحة كوفيد-19 من اختلالات في سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية. وبهدف التخفيف من حدة هذه الضغوط بالنسبة إلى الفئات الأشد ضعفًا، قامت منظمة الأغذية والزراعة، في ديسمبر/كانون الأول 2021، بالشراكة مع حكومة مقاطعة كتاندوانس (Catanduanes)، بتوزيع منحة متعددة الأغراض على 1 072 من صغار المزارعين وصيادي الأسماك الذين لا يشملهم أي برنامج للحماية الاجتماعية، بما يحدّ من الآثار السلبية للجائحة على الأمن الغذائي والتغذية.

وفي بنغلاديش وتنزانيا وكينيا وميانمار، اعتُبرت توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن الحماية الاجتماعية ذات أهمية خاصة وألهمت تجربة وإنجازات برامج *تعزيز خدمات التغذية لتحسين صحة الأم والطفل (ENRICH)*. وبهدف تحسين صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال وحالتهم التغذوية، والمساهمة في الحدّ من وفيات الأمهات والأطفال في البلدان المختارة، تمكّن برنامج *تعزيز خدمات التغذية لتحسين صحة الأم والطفل* من الوصول مباشرة إلى ما يُقدّر بنحو 2 475 210 من الرجال والنساء والفتيان والفتيات، بما يضمن الحماية الاجتماعية للذين يعيشون في مناطق تعاني من مستوى متدنٍ من الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية، ومن مستويات أدنى من اعتماد ممارسات رئيسية خاصة بالأسر المعيشية. وإضافةً إلى ذلك، زوّد هذا البرنامج 640 مرفقًا للصحة العامة في البلدان الأربعة بالمعدات والإمدادات.

- **إعداد أوراق بحثية ودراسات تحليلية:** كانت مجموعتا التوصيات في مجال السياسات ذواتا أهمية خاصة لإعداد أوراق بحثية شاملة، ودراسات تحليلية عن مسائل تتمحور حول نظم الحماية الاجتماعية على المستوى القطري، مع الإقرار بالروابط القائمة بين الزراعة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك لتحديد الثغرات ونقاط الدخول.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في زامبيا، أُجري عدد من *الدراسات* التحليلية تماشيًا مع توصيات اللجنة في مجال السياسات لتسليط الضوء على سلسلة من المسائل، مثل آثار التحويلات النقدية؛ وتعزيز الاتساق بين الزراعة والحماية الاجتماعية؛ وآثار التغذية المدرسية القائمة على المنتجات المزروعة محليًا والزراعة الحافظة للموارد؛ والبيانات الموجزة الخاصة بسبل عيش الأسر المعيشية الريفية لدعم تصميم التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية؛ ومحاكاة مصغّرة للآثار الموزّعة للحماية الاجتماعية والسياسات الزراعية؛ ودعم إجراء دراسة جدوى حول التأمين الاجتماعي لصغار المزارعين مع منظمة العمل الدولية.

وأرشدت مجموعتا توصيات اللجنة في مجال السياسات عددًا من تقارير وتوصيات المجتمع المدني والسكان الأصليين التي تلقي الضوء على أهمية اتخاذ تدابير طارئة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، من أجل التصدّي للأزمات المتعددة القائمة، وأوصتا في السابق باتخاذ إجراءات طارئة للتعامل مع آثار جائحة كوفيد-19 ومع آثار النزاع في أوكرانيا على أسعار الأغذية والوقود والأسمدة.

- **صياغة وتنفيذ برامج واستراتيجيات وطنية وإقليمية محددة:** ظهرت مسألة صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية محددة لتحفيز الدعم المقدّم لأشد الفئات ضعفًا في عدد من المساهمات.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في أوغندا، اعتُبرت توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية ذات أهمية خاصة في تنفيذ مشروع "تعزيز نظم الاستجابة للصدمات في كراموجا (Karamoja)" (PRO-ACT)، الذي بدأ عام 2020 ولا زال جاريًا، لدعم جهود تعزيز قدرات حكومات أوغندا للحدّ من آثار الصدمات واستباقها والاستجابة لها بسرعة والحفاظ على التنمية الريفية القادرة على الصمود في وجه المناخ. كما حسّنت النظم والقدرات المحلية والوطنية في التأهب على نحو فعال للصدمات والتخفيف من آثارها على الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي أفضى إلى استفادة عددٍ من المجتمعات المحلية والأسر المعيشية في كراموجا من نظم معلومات الإنذار المسبق التي أدّت إلى إجراءات استباقية للحدّ من أوجه التعرّض للصدمات.

وفي البرازيل، نُفّذت سياسات وبرامج عامة وطنية بهدف مساندة الإجراءات الحكومية لتأمين الإمدادات الداخلية والدخل للمنتجين الريفيين، وضمان وصول المرأة الريفية إلى عدة خدمات مثل برامج الترويج الإنتاجية، وبرامج الائتمان الريفي، والمساعدة الفنية وخدمات الإرشاد الزراعي، وبرامج دعم البنية التحتية للمياه، وتجهيز الأغذية وتصنيعها، وبرامج المشتريات العامة للأسواق المحلية والوطنية والدولية للزراعة الأسرية. وبصورة خاصة، في إطار برنامج *شراء الأغذية– الشراء العام*، ومن إجمالي الأموال المخصصة لشراء الأغذية من جانب الهيئات العامة وكيانات الحكومة، تُوجّه نسبة 30 في المائة لشراء منتجات زراعية من المزارعين الأسريين ومنظماتهم. ويتم شراء المنتجات بسعر السوق السائد، بما يضمن عائدات عادلة للمزارعين الأسريين. وفي بداية عام 2023، تم توفير/التبرّع بحوالي 302 2 من الأطنان من الأغذية التي قام بإنتاجها 874 2 من المزارعين الأسريين واشترتها الحكومة (حوالي 1.56 مليون دولار أمريكي) لأشخاص في حالة هشاشة/انعدام الأمن الغذائي والمستشفيات العامة والمدارس.

- **وضع طرق فعالة لتسجيل المزارعين**: استرشدت عملية وضع طرق تسجيل فعالة للمزارعين بتوصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن الحماية الاجتماعية. وترمي طرق التسجيل إلى تحسين نظم الحماية الاجتماعية للعاملين في النظم الغذائية، وتحفيز وصول المزارعين إلى الخدمات والمرافق والتأمينات الاجتماعية الأخرى، وإلى تسليط الضوء على ضرورة معالجة الآثار الفورية على الدخل والأمن الغذائي والتغذية.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في نيبال، أضفت 17 حكومة محلية الطابع المؤسسي على بطاقة هوية المزارع (FID) التي وضعتها تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (CARE) في نيبال (بموجب سياسة الزراعة الوطنية في نيبال لعام 2004) وتركّز على تصنيف المزارعين لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وتمكّن هذا المشروع من الوصول إلى 000 52 مزارع. وتمّ تصنيف نسبة 29 في المائة منهم على أنهم من الفقراء والمهمّشين؛ ونتيجة لذلك، تلقّوا مدخلات إنتاج مدعومة. كما حصلت 546 أسرة معيشية على عقود إيجار الأراضي للزراعة التعاقدية.

وفي لبنان، وضعت وزارة الزراعة، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة، سجلًا وطنيًا للمزارعين يرتبط بتوصيات اللجنة في مجال السياسات، ويرمي إلى إقامة نظامٍ لتسجيل المزارعين، باستخدام أدوات لتقييم مدى قابلية التأثر، وتوفير مساعدة نقدية مشروطة للمزارعين وتيسير مشاركتهم في خطط التأمين الاجتماعي.

- **الاستثمارات** (من جانب الحكومات أو المؤسسات الدولية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية): أظهرت المساهمات التجارب التي عكست استثمارات الحكومات أو المؤسسات الدولية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية لصالح العاملين في مجالي الزراعة والأغذية، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الشباب والنساء.

أمثلة عن النتائج الكمّية: في باكستان وخلال السنوات الثلاث المقبلة، سيتلقّى 1.7 ملايين شخص مستفيد من شبكة الأمان مجموعة متكاملة من الأغذية، والخدمات الصحية، والمبالغ النقدية المكّملة والتدخلات التغذوية لمنع سوء التغذية المزمن. ونظرًا إلى الآثار الإيجابية للبرنامج الجاري، أكّدت الحكومة التزامها، وجرى تمويل البرنامج بشكل كامل من الاستثمارات الوطنية منذ عام 2022.

(د) المحفّزات الرئيسية المبلّغ عنها من أجل اعتماد و/أو تكيّف ناجح

29- سلّطت المساهمات الضوء على عدد من العوامل الخارجية التي أثّرت بشكل إيجابي على النتائج المحقّقة، والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية لاستخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات:

- تمثل العامل الخارجي الأكثر ذكرًا في **الأولوية التي أسندها أصحاب المصلحة الرئيسيون**، مثل الحكومات، **للتصدي لمسائل تقلّبات الأسعار وآثارها الفورية على الدخل والأمن الغذائي والتغذية**، بموازاة تعزيز القدرة على الصمود لدى الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمؤسسات في وجه الصدمات المستقبلية؛

- وتمّت الإشارة أيضًا إلى **البيئات السياسية المواتية** التي انعكست في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتقديم الدعم لأشد الفئات ضعفًا من خلال ضمان وصولها إلى الخدمات، والمرافق والأمن الاجتماعي كمحفّزات، إضافة إلى أهمية **الحوارات المتعددة أصحاب المصلحة، والشراكات، والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين** من أجل إعداد وتنفيذ خطط استراتيجية تعالج مسائل تقلّبات الأسعار والفجوات في برامج الحماية الاجتماعية؛

- وتمّ توثيق **السياسات والبرامج والاستراتيجيات المصمّمة جيدًا** باعتبارها عناصر رئيسية تحفّز الحد من الفقر من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

- وتمّ الإبلاغ عن **مشاركة الحكومات والتزامها**، خاصة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، بتوسيع خططها المتصلة بالحماية الاجتماعية، بما في ذلك برؤية طويلة الأجل لاستحداث نظام إيكولوجي للسجلات التي تتيح توفير حماية اجتماعية متسقة وموثوقة وحسنة التوقيت للسكان كمحفّز رئيسي؛ وعلاوةً على ذلك، اتسّمت **المشاركة المكثّفة لأصحاب مصلحة آخرين معنيين** مثل منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ووكالات فنية أخرى في تقديم الدعم من خلال تنظيم دورات تدريبية فنية وأنشطة في مجال بناء القدرات، بأهمية رئيسية للتأثير على استخدام توصيات اللجنة في مجال السياسات؛

- وتمّ توثيق **وجود نظم معلومات عن الأغذية والأسواق** كمحفّز رئيسي؛

- **والدعوة المتواصلة** التي توفّرها المنظمات والوكالات الفنية لتأمين **استمرارية الأعمال على المستوى الإداري في الحكومات وآليات التنسيق** لضمان الوصول إلى الخدمات والمرافق والضمان الاجتماعي.

(هـ) القيود والتحديات الرئيسية المبلّغ عنها للأخذ بالتوصيات و/أو استخدامها؛

30- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن القيود والتحديات المتعلقة باستخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات:

- **عدم كفاية الدعم المالي والفني** لتطبيق التوصيات في مجال السياسات، بما في ذلك لتحويل المفاهيم النظرية للتوصيات في مجال السياسات إلى تدابير عملية متكيّفة مع الاحتياجات ذات الصلة الخاصة بالسياق، بما يساهم في استدامة السياسات والبرامج العامة؛
- **وغياب آليات محددة جيّدًا للمساءلة والتنسيق الفعّال لأصحاب المصلحة المتعددين** بين القطاعات الحكومية المتعددة على المستويات كافةً ومع كل الجهات الفاعلة المعنية؛
- **وضعف مستوى توفير دورات تدريبية فنية وأنشطة ملائمة لبناء القدرات**، وخاصة لصغار المزارعين؛
- **وغياب بيئة تمكينية** لتنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات؛
- **وعدم استمرارية الأعمال** على المستوى الإداري في الحكومات والوزارات، **وغياب خدمات الإرشاد الحكومية في المناطق النائية**، ممّا أدى إلى مشاكل في توسيع نطاق التدخلات على المستوى المحلي؛
- **واختلال توازن قوى السوق وعدم اتساق المعلومات**؛
- **وتدني مستوى الوعي بوجود** مجموعتي توصيات اللجنة في مجال السياسات؛
- **وضعف الإرادة السياسية والالتزام** بتنفيذ التوصيات في مجال السياسات؛
- **وسوء البنية التحتية** الذي يضر بالأنشطة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية؛
- وصعوبة الوصول إلى المزارعين وتسجيلهم من أجل توفير المساعدة المالية لهم، وتيسير مشاركتهم في خطط التأمين الاجتماعي؛
- **وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات والأزمات** والصدمات التي تسبّبت في حدوث اختلالات في سبل العيش تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

(و) النقاط البارزة بشأن بعض الممارسات الجيدة

31- أبرزت المساهمات أيضًا الممارسات الجيدة التي ساهمت في التجارب الإيجابية المتعلّقة باستخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشمل:

- **نُهُج متعددة أصحاب المصلحة تجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين كافةً بطريقة شاملة وتشاركية**، مثل الجهات الحكومية وغير الحكومية، والبرلمانات، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية، والمجتمعات المتأثرة والمحلية، بما في ذلك النساء والشباب، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، مع **تحديد المسؤوليات والمساءلة بشكل جيد** من أجل تحقيق **الأهداف المشتركة** المتفق عليها ولتصميم "خارطة طريق" مشتركة لتطبيق مجموعتي توصيات اللجنة في مجال السياسات وتقديم الدعم للجميع، وخاصة الفئات الأشد ضعفًا؛

- وتنفيذ **برامج تقييم** لتحديد الأشخاص المستهدفين في الميدان، **وإعداد استراتيجيات محددة السياق** للتصدي للمسائل الرئيسية المحددة من خلال برامج التقييم؛

- **وحشد الموارد المالية** لدعم أصحاب المصلحة في تنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات، وكذلك لتعزيز جهود الإنذار المبكر على المستويين الوطني والمحلي لسماح بإجراء عمليات استباقية ومبكرة لصنع القرارات من أجل الردّ السريع على الصدمات؛

- **وتوفير مقومات التمكين لجميع أصحاب المصلحة**، وتمكينهم من المشاركة على نحو نشط في استخدام التوصيات في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية من خلال:

  - إجراء أنشطة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك الحوارات الفنية والمواضيعية والندوات الإلكترونية، لأصحاب المصلحة المعنيين لزيادة الوعي بهذه التوصيات، وتعزيز قدرة المشاركين/أصحاب المصلحة على التأثير على صانعي السياسات وتنفيذ سياسات محددة على أرض الواقع؛

  - وبلورة أدوات ووسائل تضع التوصيات في مجال السياسات في سياقها، وتكيّفها مع واقع محدّد مع مراعاة الموارد المتوفرة أيضًا.

- **وتوليد الأدّلة، مثل أدوات التوجيه والدعم، حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة** بشأن تنفيذ هذه التوصيات في مجال السياسات من أجل تكرار التجربة، وإرشاد البرامج وتحفيزها في المستقبل؛

- وعمليات الرصد والتقييم بشأن استخدام هاتين المجموعتين من التوصيات في مجال السياسات وتحديثهما لتستجيبا إلى الاحتياجات المتغيرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛

- **الدعوة** المقدّمة من المنظمات والوكالات الفنية لتأمين **استمرارية الأعمال على المستوى الإداري في الحكومات وآليات التنسيق** لزيادة الوعي بهذه التوصيات في مجال السياسات وتحفيز تنفيذها.

(ز) الخطوات المقبلة لتعزيز زيادة استخدام مجموعتي التوصيات في مجال السياسات

32- شدّدت الاستجابة إلى الدعوة إلى تقديم إسهامات على الالتزام المستمر لأصحاب المصلحة باستخدام مجموعتي التوجيهات في مجال السياسات بحيث تسترشد بهما السياسات والبرامج والاستراتيجيات العامة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. كما أن اتباع نهج تطلّعي للترويج للتوصيات في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة في بداية المبادرات عبر سياقات مختلفة تعزز قيام أوجه تآزر أقوى بين الجهات الفاعلة الرئيسية، يبدو أمرًا واضحًا ومرتقبًا.

رابعًا– موجز مساهمات أصحاب المصلحة في حدث منظّم لمناقشة و/أو نشر مجموعتي التوصيات في مجال السياسات

هاء 1– مجموعة العمل المعنية بالحماية الاجتماعية وتحويل النظم الغذائية التابعة للشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة 2030 (USP2030) وتحالف قمة النظم الغذائية

أُنشئت مجموعة العمل المعنية بالحماية الاجتماعية وتحويل النظم الغذائية التابعة للشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة 2030 (USP2030) وتحالف قمة النظم الغذائية غداة انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في سبتمبر/أيلول 2021، ردًّا على الإقرار المتنامي بدور الحماية الاجتماعية في دعم تحويل النظم الغذائية العالمية وضرورة النهوض بهذا البرنامج بعد القمة. وإن أهداف مجموعة العمل هذه، التي ترمي إلى تحسين كفاية نظم الحماية الاجتماعية وشمولها وكذلك تغطيتها وجودتها واستجابتها، تتواءم تمامًا مع توصيات اللجنة في مجال السياسات وتساهم في "*تقليل التعرض للخطر وذلك من خلال برامج وسياسات أمان إنتاجية واجتماعية صافية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة الظروف المتباينة عبر البلدان والأقاليم*"، التقرير الرابع لفريق الخبراء الرفيع المستوى).

وقامت مجموعة العمل منذ إنشائها، بالإضافة إلى عقد اجتماعات عديدة مع أعضائها، بتنظيم أحداث وندوات إلكترونية وندوة تركّز على تحديد الروابط بين الحماية الاجتماعية والنظم الغذائية لإحداث تغييرات طويلة الأمد وإيجابية في الحالة التغذوية للسكان حول العالم.

ويضمّ المشاركون ممثلين عن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين ما فتئوا يعملون بشكل جماعي لإقامة وتعزيز الروابط وأوجه التآزر بين نظم الحماية الاجتماعية والنظم الغذائية على المستوى الوطني.

ووفّرت توصيات اللجنة في مجال السياسات خلفيةً هامة، ووجّهت أنشطة التحالف/مجموعة العمل لأنها تقدّم توصيات رئيسية لمعالجة الأسباب البنيوية لتقلّبات أسعار الأغذية وتضمن ألاّ تقوّض آثار هذه التقلّبات حق المنتجين الصغار والهامشيين وحق والمستهلكين في الغذاء.

خامسًا– الاستنتاجات والتوصيات

33- قدمت هذه المساهمات أمثلةً ملموسة عن استمرار جدوى مجموعتي توصيات اللجنة في مجال السياسات بشأن *تقلّبات الأسعار والأمن الغذائي*، *والحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية* في التصدي لعددٍ من التحديات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وحدّدت كيف تمّ تنفيذ هذه التوصيات، وألقت الضوء على كيفية تواؤم المبادرات مع التوصيات في مجال السياسات. وأشارت بصورة خاصة إلى ما يلي:

34- إن توفير مقومات التمكين لجميع أصحاب المصلحة، من خلال أنشطة التوعية والدورات التدريبية لبناء القدرات، أمر أساسي لتمكينهم من المشاركة على نحو نشط والاستفادة من توصيات اللجنة في السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية.

35- وبإمكان نظم الحماية الاجتماعية الوطنية المتينة والشاملة أن تعالج أوجه الهشاشة وتضمن الحصول على الغذاء. ومن أجل الاستجابة على نحو أفضل لهذه الاحتياجات، يجب أن تكون جهود تعزيز نظم الحماية الاجتماعية شاملة ومستجيبة للأزمات وأن تراعي عوامل مثل تقلّبات الأسعار والجوائح.

36- وتظل الموارد حاسمة الأهمية لتنفيذ التوصيات في مجال السياسات من أجل دعم أصحاب المصلحة في تكييف هذه المنتجات العالمية في مجال السياسات من خلال أدواتٍ عملية تستجيب للاحتياجات المحددة السياق.

37- ويكتسي التعاون الفعال وتنسيق السياسات على كلٍ من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي أهمية حيوية لمعالجة تقلّبات الأسعار وضمان الأمن الغذائي وإعمال الحق في غذاء كافٍ، بما في ذلك من خلال نظم متينة للحماية الاجتماعية. ولهذه الغاية، يُشجّع إشراك الجهات الفاعلة والمنظمات المعنية التي تتكامل ولاياتها واختصاصاتها على المستويات كافةً وعبر مختلف القطاعات. ويمكن للجنة أن تساهم في دورها باعتبارها منصة قائمة على العلوم من أجل التعاون، وتقاسم المعرفة، وبناء التوافق في الآراء بين أصحاب المصلحة.

38- ويتعين على اللجنة وأعضائها تكثيف الجهود للترويج لمنتجات اللجنة في مجال السياسات والدعوة إليها، بما في ذلك هاتان المجموعتان من التوصيات في مجال السياسات، على المستويات كافةً.

سادسًا– الملحق

المساهمات التي توثّق استخدام توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجال السياسات بشأن تقلّبات الأسعار والحماية الاجتماعية على مستويات مختلفة

المساهمات التي توثّق التجارب في استخدام وتطبيق مجموعتي التوصيات في مجال السياسات
المساهمات على المستوى القطري
أفريقيا
A 1. Central African Republic. IPC pour la sécurité alimentaire
A 2. Congo. Experience on the use of the Policy Recommendations on Price Volatility, and Social Protection in Congo
A 3. Gabon. Application des recommendations du CFS par le Gabon, à savoir: la volatilité des prix et la sécurité alimentaire et la protection sociale pour la sécurité alimentaire et la nutrition
A 4. Nigeria. Experience on the use of the Policy Recommendations on Price Volatility, and Social Protection in Nigeria
A 5. Uganda. Improving Impact in the Resilience and Social Protection Agenda in Uganda
A 6. Zambia. Leveraging the Zambia's national social protection system to expand coverage, address the COVID-19 pandemic impacts on incomes, food security and nutrition, while strengthening resilience
آسيا والمحيط الهادئ
P 1. India. Soil Health Card Scheme
P 2. Nepal. Categorization based farmer's identification card
P 3. Philippines. Leveraging the Philippines' national social protection system to expand coverage, address the COVID-19 pandemic impacts on incomes, food security and nutrition, while strengthening resilience
أوروبا وآسيا الوسطى
EcA 1. Armenia. Leveraging Cash Plus approach to improve food security and nutrition of the most vulnerable rural population
EcA 2. Romania. Experience on the use of the Policy Recommendations on Price Volatility, and Social Protection
الشرق الأدنى
N 1. Lebanon. A women's cooperative agricultural production and marketing in Badnayel - Zadat Al-Khairat LLC
N 2. Lebanon. Enhancing resilient livelihoods and food security of host communities and Syrian refugees in Lebanon through the promotion of sustainable agricultural development
N 3. Palestine. Food and nutrition security policy and investment plan in Palestine

N 4. Sudan. Opening discounted sales windows. Developing a food security policy that included reducing production costs in order to reduce and control prices
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
L 1. Bolivia (Plurinational State of). Proceso de Consulta y Concertación emprendido por el Comité Nacional de la Agricultura familiar (Ministerio de Desarollo Rural y Tierras, y la Coordinadora de Integración de las Organizaciones Economicas Campesinas, CIOEC-Bolivia)
L 2. Brazil. Public Policies on Food Security and Nutrition
L 3. Chile. Microbancos de alimentos saludables
L 4. Peru. Peru's National Policy for Social Development and Inclusion
L 5. Paraguay. Linking social protection, economic inclusion and climate adaptation: the case of Paraguay's National Social Protection Strategy
المساهمات على المستوى الإقليمي
R 1. Africa. Réduire le bradage des terres rurales des périphéries urbaines
R 2. Asia and the Pacific. Link between farmer to make constable volatility
المساهمات على المستوى العالمي
G 1. Digital Agriculture Expert
G 2. Enhancing Nutrition Services to Improve Maternal and Child Health (ENRICH)
G 3. Globalization of wheat price and its control
G 4. Experience on the use and application of the CFS policy recommendations on Price Volatility and Social Protection
G 5. Price Risk Management training to SPOs under IFAD project. The Climate and Commodity Hedging to Enable Transformation (CACHET)
G 6. Strengthening food security and nutrition sensitive social protection: WFP support to Ethiopia and Pakistan
المساهمات التي توثّق الأحداث المنظمة المتعددة أصحاب المصلحة في مجالي استخدام وتطبيق مجموعتي التوصيات في مجال السياسات
E 1. Universal Social Protection (USP)2030 Working Group and Food Systems Summit Coalition on Social Protection and Food Systems Transformation